تخريج النص

بقلم

أ.د/ محمد إبراهيم البنا

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم الأنبياء والمرسلين .

وبعد فلا توجد أمة لها مثل تراث العربية ، فهذا التراث بحر يموج بمختلف ألوان المعرفة الإنسانية التى احتوتها حضارة الإسلام وثقافتها ونمتها وأضافت إليها ، وقدمت البشرية أخصب ما عرفته فى عصورها السابقة . وقد امتد هـذا التراث خلال القرون الماضية بمسايير الحياة وترى فيه الأجيال قيمة من أهم قيم حياتها ، فهو تراث ينقل لها لغة كتابها الكريم ، وحديث خاتم النبيين . وفى سبيل المحافظة على هذين الأصلين قامت علوم كثيرة فى التفسير والقراءات ، والفقه وأصوله ، والحديث وعلومه ، والكلام والمنطق ، واللغة والأدب ، والتاريخ والأخبار والأنساب . ولقد خاطب هذان الأصلان فى نفس المسلم الفطرة النقية ليبلغا بها غاية الإمكان الخلقى والحضارى ، ففيها دعوة مؤكدة إلى طلب العلم ، والتدبر فى آيات الله فى الآفاق والنفوس . ومن ثم شهدت عواصم العالم الإسلامى حركة علمية نشطة فى مختلف المجالات ، فليس التراث العربى مقصوراً على العلوم الإنسانية ، بل تجاوزها إلى العلوم التجريبية فى الطب والفلك والرياضيات وغيرها .

وهذا التراث يجب أن يخرج منطلقا من إسار الزمان والمكان ، فلكل زمان لغته ، وكذلك لكل مكان ، ولكل منهما طريقته فى الأداء . ومن

(*) ألقيت يوم الاثنين ١٤٠٤/١/٤هـ .

رحمة الله بالعرب أن علماء اللغة الأوائل قد أرسوا قانونا عاما ، ماضيا إن شاء الله إلى يوم القيامة ، فى تعليم لغة الإسلام ، وهو أنه يجب المحافظة على الكيفيات التى يشكل عليها الكلام الذى نزل به القرآن ، وحددوا لهذا الكلام الذى يجب أن يتبع عصرا لا يتجاوزونه ، فكانت هذه الكيفيات المعينة هى التى تتدارسها الأجيال ، كما أنه يجب أيضا المحافظة على معجم هذا الكلام ومن هنا بقيت هذه الأجيال وثيقة الصلة ، فهيئة الكلام فى كل عصر وزمان لا تخرج عن هيئة هذا الكلام العربى ، وان اختلف ما تضمه هذه الهيئة من مفردات ومضمونات بحسب ظروف كل عصر وبيئة .

ولقد فرض هذا أن يكون محقق التراث ــ أيا كان موضوع الكتاب المحقق ــ عالما بالعربية ، نحوها وصرفها ومعجمها ، ذا خبرة وتجربة غير محدودة فى هذا المجال . وقد يظن أنه يكفيه أن يكون قد اطلع على مبادىء فى العربية . وهذا خطأ كبير ، فكثير من التراكيب التى قد يصادفها المحقق ، وكذلك الأبنية ، لا تجوز فى هذه الأوليات . وسائغة جدا عند من له بصر بموسوعات النحو والمعاجم . ويحضرنى فى هذا قول ابن سلام عن خلف الأحمر : « اجتمع أصحابنا أنه أفرس الناس ببيت شعر ، وأصدقه لسانا » . فأفرد الضمير وهو عائد على الناس ، ويقول الأستاذ محمود محمد شاكر : « ولم يقل : وأصدقهم ، وهو عربى عتيق قديم (١) » . وساق من الشواهد على ذلك الحديث : خير النساء صوالح قريش ، أحناه على ولد فى صغره ، وأرعاه على زوج فى

---

(١) طبقات فحول الشعراء ٢٣ .

ذات يده » . وأحال فى فهم هذا على كلام جيد لأبى القاسم السهيلى . ولقد نسب إلى الإمام على أنه قال : « والحكم الله والمعود إليه يوم القيامة » . ويقول ابن الأثير : هكذا جاء المعود على الأصل ، وهو مفعل من عاد يعود ، ومن حق أمثاله أن تقلب واوه ألفا كالمقام والمراح ، ولكنه استعمله على الأصل »(٢) .

وإذا كنا نتطلب فى المحقق هذه المعرفة ، فإننا نطلب أيضا أن يكون عارفا بمجالات تدخله فى النص ، ذلك أن هناك نصوصا ينبغى أن لا تمتد إليها يد التغيير أو التصويب ، وإنما يجب عليه أن يثبتها كما وردت ، لأنها تمثل لغة هذا المؤلف أو لغة أهل زمانه ، ومن نتاج هذا العصر ، من ذلك ما وجدته لأبى يوسف فى كتابه الخراج(٣) ، قال فيه يريد بما أجلبوا به : ما أخذوه من العدو وحملوه إلى عسكرهم . على أن الفعل « جلب » يتعدى بنفسه ، يقال جلبه ، ويقال أيضا : اجتلبه . وقال أبو يوسف أيضا : « فأما المحظور عليه من السمك الذى يؤخذ باليد »(٤) .

وقياس العربية أن يقال : « فالذى » ، بإثبات الفاء هذا وأمثاله لا ينبغى تعديله ، وعلى المحقق أن يثبته فى صلب النص ، وينبه فى

---

(٢) اللسان ، مادة : عود . وانظر نهج البلاغة ١٨٦ بتحقيقنا ط دار الشعب بالقاهرة .
(٣) الخراج ٥٧ .
(٤) م . ن ٢١٢ .

الحاشية إلى أقوال العلماء في ذلك . أما مجالات تدخله فسننبه عليها بعد .

ثم إنه يجب أن يكون المحقق متخصصا ، فلا يجيد تحقيق نص في الدقة إلا عالم يعرف أصول هذا العلم ، ومصطلحه ، ورجاله . وكذلك يقال في غيره من العلوم . ويأتي بعد ذلك أن تكون له خبرة بالمكتبة العربية والمصادر التي يمكن أن يفيد منها في تقويم النص ، ثم تجربة مع التراث المخطوط تجعل المحقق عارفا بأنواع الخطوط ، وأزمانها ، وأوهام النساخ ، وأسباب هذا الوهم .

لا أعتقد أن نصا يمكن أن يحقق علميا إلا إذا استجمع هذه الأمور الثلاثة المتقدمة : البصر باللغة العربية ، والتخصص ، وخبرة بالتراث والمكتبة . وقبل ذلك لابد أن يكون المحقق أمينا على إخراج النص ، مدركا التبعية الجسيمة التي هو بسبيلها ، لا يعرف التهاون ، ولا تأخذه العجلة ، فكم من نصوص أضر بها افتقاد النص للأناة والمعاناة الواجبة .

قد يقال : إنه من المجازفة إذا إسناد تحقيق التراث إلى بعض طلبة الدراسات العليا ، وغالبهم لم يستوف بعد الشروط المتقدمة ، إذ يبدو أن الجامعات قد عكست الأمر ، فالتخصص لا يكون إلا بعد الانتهاء من مرحلة الدراسات العليا ، والبصر باللغة والخبرة بالتراث أمران يحتاجان إلى وقت طويل ، فأين خريج الجامعة المحدث من هذا كله ؟ والإجابة أن طالب الدراسات العليا طالب متميز باستعداده ، ثم إنه لا يخوض التجربة وحده ، وإنما يصحبه فيها مشرف آخذ بأسباب التحقيق .

ولقد أحسنت جامعة أم القرى صنعا حين خصصت على السنة التمهيدية ساعتين للبحث العلمي وتحقيق التراث ، وإننا لننتظر أن يبدأ الاهتمام بتحقيق التراث في مرحلة البكالوريوس ، وأن تكون فيها

ساعات تحسب في حساب التفوق للطلبة الذين لهم قدرات خاصة . ولابد وقد ذكرنا الإشراف على التحقيق أن نميز بينه وبين الإشراف على البحوث والدراسات ، إن الإشراف في البحوث لا يجاوز فيه المشرف أن يراقب مسيرة الطالب من خلال المنهج الذي ارتضياه ، وقد ظن بعض المشرفين أن الأمر ينسحب كذلك على الإشراف على التحقيق ، فيقصر عمله على رسم منهج التحقيق دون أن يخوض مع الطالب غمار النص .

ولقد أدى ذلك إلى العبث بالنصوص ، وضياع الجهد ، ثم — وهو الأخطر — أن الطالب يخرج من رحلته صفر اليدين ، فلا نص هو جدير بالاخراج والنشر ، ولا خبرة يمكن أن يشارك بها مستقبلا . لا أتجاوز الحقيقة إذا قلت : إنه يجب أن يتابع المشرف عمل الطالب في المخطوطة فقرة فقرة ، وجملة جملة ، وأن يراقب مسيرته في قراءة النص ، ومعارضة النسخ ، وتخريج الشواهد ، وتقويم الآراء ، فإذا تم الاشراف على هذا النحو أملنا أن نخرج محققا باحثا ، ونصا صالحا للنشر .

هذه كلمات لابد منها قبل أن أتحدث عن تخريج النص ، ولقد اخترت هذا العنوان عامدا لأن كثيرا من الذين يعدون هذه النصوص للنشر قد يقصرون همهم على تخريج نوع معين من الشواهد ، وتذييل الصفحات بمصادر التخريج ، والاكثار من هذه المصادر حتى لكأن الكتاب المحقق وضعه مؤلفه لتفهرس في حواشيه هذه الشواهد ، وأرى في ذلك إثقالا لكاهل النصوص دون فائدة تذكر ، وإذهابا لجهد يجب أن يصرف لضبط النص وتحريره وتخليصه من مشكلاته .

ولقد لمس الأستاذ محمود محمد شاكر هذه الظاهرة التي بدأ يأخذ بها كثير من المحققين ، فقال في مقدمته لتحقيق طبقات فحول الشعراء :

« أما سيرتي في العمل فقد آثرت ألا أذكر في المراجع إلا ما لا غنى عنه ، وكرهت أن أحشد عند كل مكان مراجع كثيرة لا ينتفع بها قارئ الكتاب انتفاعا يذكر . وأما أهل العلم والتحقيق والتدقيق فهم أقدر مني على استيعاب ما يشاءون من المراجع ، وهم لذلك في غنى عن إدلالي عليهم بكثرة مراجعي وتنوعها »(٥) .

إن تخريج نص من النصوص يتطلب من المحقق أن يعتقد أن النص الذي أمامه مظنة التحريف والتصحيف ، والسقط والزيادة ، وإن أجمعت النسخ على الصورة التي يراها ، كما يعتقد أنه قد يهم المؤلف ، وأنه قد ينسى ، وأنه قد يقول قولا لا يعتمد على استقراء ، وعلى المحقق أيضا أن يعتقد كذلك أن المراجع التي قد يوثق منها نصوص الكتاب عرضة أيضا للتحريف والتصحيف ، سواء أكانت مخطوطة أم مطبوعة ، وسواء أكانت موثقة أم غير موثقة . وكل ذلك يستدعي أن يعرض المحقق نص الكتاب — سواء أكان شواهد أم أقوالا لعلماء ، وسواء في ذلك السند والمتن — على مظانه ، لا نفرق في هذا بين الشواهد والآراء ، والأسماء والأنساب ، والمسائل العلمية التي يقصدها المؤلف ، فإذا وافق النص المرجع ، ولم يوجد ما يخالفهما ، فذلك هي الغاية المطلوبة .

والشواهد متعددة بين الآيات والأحاديث والأمثال والأشعار ، وتخريجها يختلف بحسب موضوع الكتاب المحقق ، فلا جدال أن تخريج النحوي يختلف عن تخريج الأديب واللغوي ، والفقيه والمحدث . أما الآيات القرآنية فيجب أن يتثبت المحقق في ضبطها وتخريجها ، وألا يعدل عن رسمها إلى رسم يوافق قراءاته ، ذلك أن بعض المؤلفين كان مثلا يقرأ بقراءة ابن كثير أو قراءة أبي عمرو ، فلا ينبغي العدول عن هذا

(٥) طبقات فحول الشعراء ، المقدمة ٧١ .

الرسم إلى رسم قرأ به المحقق ، وهذا يقتضيه أن يعرض الرسم على كتب القراءات ، وينبه على قارئه ، ومن ذلك ما وجده محققو تفسير ابن كثير(٦) من رسم آيتي الإسراء ٦٨ و ٦٩ : (أفأمنتم أن نخسف بكم جانب البر أو نرسل عليكم حاصبا ثم لا تجدوا لكم وكيلا . أم أمنتم أن نعيدكم فيه تارة أخرى فنرسل عليكم قاصفا من الريح فنغرقكم بما كفرتم) هكذا وردت هذه الأفعال في مخطوطة الأزهر بالنون ، وهي قراءة ثابتة في السبعة . وكذلك تكرر الأمر في غير موضع من هذا التفسير ، فأثبت المحققون الرسم لأنه يوافق قراءة ، وبينوا قارئها .

وأما الأحاديث فإن موقف الفقيه أو المحدث أو المفسر من تخريجها غير موقف النحوي ، أو عالم اللغة ، أو الأدب . فالأولون قد يعنون بذكر الوجوه المتعددة للحديث وطرق إسناده ، فيتعدد تخريجهم للحديث لبيان درجته . أما رجال النحو واللغة والأدب فيكفيهم التنبيه على مصدر واحد من مصادر التخريج ، لأن هدفهم هو الاطمئنان على سلامة النص ، وهذا حسبهم .

وأما الأشعار والأمثال فتجد النحوي واللغوي والأديب يعتد بها ، ويتحرى ضبطها ، ومن هنا قد تتعدد مصادره ، على أنه ينبغي الاقتصاد في التخريج بما يطمئن المحقق على سلامة النص المستشهد به ، وإذا كان المحقق نحويا فلا ينبغي أن يتعدد التخريج إلا إذا كان ذلك التعدد مبينا عن اختلاف وقع بين النحاة في توجيه الشاهد ، مثال ذلك قول كعب الغنوي :

وما أنا للشيء الذي ليس نافعي ... ويغضب منه صاحبي بمؤول

(٦) تفسير القرآن العظيم ٥/٩٤ .

لابد من ذكر مرجعين أساسيين فى تخريج هـذا البيت ، وهما كتاب سيبويه ، والمقتضب للمبرد ، لأن هذين الشيخين كان لكل منهما اختيار فى هـذا البيت ، فإذا أضاف المحقق إلى هذين المرجعين شرح المفصل لابن يعيش وخزانة الأدب ، فقد دل قارئه بهما على ما يكون توضيحا للخلاف بين سيبويه والمبرد .

إن الهدف الأساسى من التخريج هو الاطمئنان على سلامة النص المخرج ، فإذا وافق النص المخرج مرجعه ، فليس على المحقق أن يتثبت من مرجع ثالث . وان اختلف النص مع مرجعه كان عليه أن يحتكم إلى مراجع أخرى تكون سنده فى إثبات الرسم الذى لديه أو تعديله . ذلك أنه لم تسلم أيضا مراجـع التحقيق من التصحيف والتحريف ، فترى بعض النصوص فيها وقد أثبتت على رسم لا يعتمد على أساس ، وترى بعض المحققين وقد حاول تعديله فيجانبه التوفيق أحيـانا . ومن ذلك بيت حاتم :

وسقيت بالمـاء النمير ولم أترك ألاطس حمأة الجفر

فى الديوان المطبوع : ولم أترك أواطس(٧) ، ولا معنى لأواطس هـذه . وفى شرح النـوادر عن أبى حـاتم(٨) : ألاطس . ويقول أبو عبيدة : معنى ألاطس : أتلطخ بها .

وفى تفسـير آية المـائدة ٣٣ (إنما جـزاء الذين يحاربون الله ورسوله) ، نقل الحافظ ابن كثير عن الطبرى قوله : « وبعضهم يقول : هم ناس من بنى سليم ، ومنهم من عرينه ناس من بجيلة » . كذا ورد

(٧) الديوان ، دار بيروت للطبع والنشر ٥٤ .
(٨) النوادر لأبى زيد ٣٥٣ .

فى مخطوطة ابن كثير(٩) ، ونصه فى تفسير الطبرى(١٠) : « ومنهم من عرينة وناس من بجيلة » ، هكذا بواو العطف . وقد رجح محققو تفسير ابن كثير ما ورد فى أصلهم اعتمادا على ما فى كتب الأنساب من أن بنى عرينة من بجيلة ، ثم على نص مروى عن أنس فى تفسير هذه الآية(١١) ، وهو قوله : « نزلت فى أولئك النفر العرينيين ، وهم من بجيلة » .

أمثال هـذه التحريفات والزيادات تصادف المحقق فى مراجعه ، وعليه أن يتثبت مما وراء المراجع من الكتب التى تعد أصولا لها ، مثل المعاجم ، وكتب الأدب والأنسـاب وغيرها ، ثم يحسـم الأمر فيثبت ما ينتهى إليه بحثه ، ويعلق عليـه .

وإن للمؤلفين أوهاما وأقوالا يعوزها الاستقراء والتأنى فى فهم النصوص ، ولا يملك المحقق أمام نصوص المؤلفين إلا أن يثبتهـا كما هى ، ويعلق عليها . ومن ذلك ما ذكره ابن كثير فى تفسيره(١٢) ، أن النبى ﷺ قال يوم فتح مكة : « وكل ربا فى الجاهلية موضوع تحت قدمى هاتين ، وأول ربا أضع ربا العبـاس » . وقد وهم ابن كثير فى ذلك ، لأن هـذا لم يكن يوم فتـح مـكة ، بل كان فى خطبة الوداع بعرفة(١٣) .

(٩) تفسير القرآن العظيم ٩٢/٣ .
(١٠) تفسير الطبرى ٢٤٧/١٠ .
(١١) تفسير القرآن العظيم ٩٤/٣ .
(١٢) تفسير القرآن العظيم ٤٨٤/١ .
(١٣) انظر م السابق ، وعمدة التفسير ١٨٩/٢ .

ولقد ذكر ابن كثير فى تفسير قوله تعالى : (وإسماعيل وإدريس وذا الكفل كل من الصابرين) [٨٥ من سورة الأنبياء] ، قال : « وقد روى الإمام أحمد حديثا غريبا ــ ثم رفع سنده إلى ابن عمر ، قال : سمعت من رسول الله ﷺ حديثا لو لم أسمعه إلا مرة أو مرتين ــ حتى عد سبع مرات ــ ولكن قد سمعته أكثر من ذلك ، قال : « كان الكفل من بنى إسرائيل لا يتورع من ذنب عمله ... » وذكر الحديث . ثم قال ابن كثير : « وهــذا الحديث لم يخرجه أحد من أصحاب الكتب الستة ، وإسناده غريب »(١٤) . كذا قال الحافظ ابن كثير ، والحديث أخرجه الترمذى فى أبواب القيامة(١٥) من هــذا الطريق ، وقال : « هــذا حديث حسن » . وقد زاد صاحب تحفة الأحوذى فى تخريجه .

أما أوهام الطبعات الســابقة للنص الذى يراد تحقيقه ، فيجب تجريد النص منها ، لأنه لا يدرى مأتاها ، ففى الطبعات السابقة لتفسير ابن كثير ــ وما أكثرها ــ عند آية الأنعــام ٧٣ : (ويوم ينفخ فى الصور) ، قال ابن كثير : « والصحيح أن المراد بالصور القرن الذى ينفخ فيه إسرافيل عليه السلام ، ثم ذكر قول الطبرى : (والصواب عندنا ما تظاهرت به الأخبار عن رسول الله ﷺ أنه قال : إن إسرافيل قد التقم الصور وحنى جبهته ، ينتظر متى يؤمر فينفخ(١٦) . لقــد

---

(١٤) تفسير القرآن العظيم ٥/٣٥٩ ــ ٣٦٠ .
(١٥) انظر تحفة الأحوذى ٧/١٩٨ ــ ٢٠٠ .
(١٦) تفسير القرآن العظيم ٣/٢٧٦ .

زاد الطبعات السابقة بعد هــذا الحديث : « رواه مسلم فى صحيحه » . وهــذه الزيادة خلت منها مخطوطات هــذا التفسير . ولاشك أنها مقحمة على نصه . ولقد حيرت هــذه الزيادة محقق تفسير الطبرى حيث قال وهو يخرج هــذا الحديث : إن ابن كثير قال : رواه مسلم فى صحيحه ، ولم أستطع أن أعرف مكانه فى صحيح مسلم » .

ومن أخطر ما وجدته فى الطبعات السابقة لتفسير ابن كثير عند تفسير آيــة الحج ٥٢ ، وهى قوله تعالى : (وما أرسلنا من قبلك من رسول ولا نبى إلا إذا تمنى ألقى الشــيطان فى أمنيته ، فينسخ الله ما يلقى الشيطان ، ثم يحكم الله آياته ، والله عليم حكيم) . فقد ذكر كثير من المفسرين عند هذه الآية قصة الغرانيق ، وساق ابن كثير ما ورد فيها من آثار ، وقال : « وكلها مرسلات ومنقطعات » . وختم تفسيره ، للآية بقوله : « وقد تعرض القاضى عياض ــ رحمه الله ــ فى كتــاب الشفاء ، وأجاب بها حاصله »(١٧) .

وهنا توقف نص ابن كثير فى مخطوطة الأزهر ، وزادت الطبعات السابقة : « أنها كذلك لثبوتها » . وهى زيادة من عمل جاهل أو مغرض، ونص القاضى عياض فى الشفاء : « فاعلم أكرمك الله أن لنا فى الكلام على شكل هــذا الحديث مأخذين ، أحدهما فى توهين أصله ، والثانى فى تسليمه ، أما المــأخذ الأول فيكفيك أن هــذا الحديث لم يخرجه أحد من أهل الصحة ، ولا رواه ثقة بسند سليم متصل ، وإنما أولع به وبمثله المفسرون والمؤرخون المولعون بكل غريب .. » . ثم قال : « وأما

---

(١٧) م.ن ٥/٤٤٠ ــ ٤٤١ .

المـأخذ الثانى فهو مبنى على تسليم الحديث لو صح – وقد أعاذنا الله من صحته – ولكن على كل حال فقد أجاب عن ذلك أئمة المسلمين » .

إن هدف التحقيق هو تجلية النص وتنقيته من أوهام النساخ بعرضه على المصادر والمراجع . فهى الحكم فيما يجب أن يثبت وما يجب أن يعدل . أما ما يقع فيه من المؤلفين ولا يمكن نسبته إلى التحريف أو التصحيف فهذا يجب على المحقق أن يثبته كما ورد ، وأن يعلق عليه بما يراه صوابا . والله أعلم .